

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2013

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2013. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البيئية وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية. وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للوعن الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً عن التعاون العربي في مجال كفاءة الطاقة، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

واصل الاقتصاد العالمي عام 2013 تعافيه البطيء من تداعيات الأزمات المالية التي مر بها خلال السنوات الست الماضية والتي أثرت سلباً على مستويات الطلب الكلي، وأدت إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات البطالة. وعمقت سياسات التقشف المالي المتبناة في العديد من الدول المتقدمة خلال عام 2013 لضبط أوضاع المالية العامة من مستويات تأثر الطلب الكلي بتلك التطورات، فيما خفف استمرار السياسات النقدية التيسيرية من أثر تلك التداعيات على معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الدول المتقدمة.

وقد اتجهت العديد من الدول المتقدمة وبخاصة دول منطقة اليورو خلال عام 2013 إلى تبني تدابير للتشفي المالي وتقليص الأجور مما أضعف من فرص نمو الناتج والتوظيف في تلك الدول، كذلك عانى الاقتصاد الأمريكي من تراجع مستويات النشاط الاقتصادي على ضوء السياسات المالية التقيدية التي أثرت على مستويات الانفاق العام. أما بالنسبة للاقتصاد الياباني، فقد حقق معدلات نمو متواضعة خلال العام رغم حزمة السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجديدة لحفز النمو الاقتصادي وخفض مستويات الدين العام.

كذلك لم تكن الدول النامية والأسواق الصاعدة أفضل حالاً مع انخفاض معدلات النمو المُحققة في هذه البلدان سواء نتيجة لاستمرار ضعف مستويات الطلب الخارجي على صادراتها أو نتيجة للاضطرابات السياسية التي شهدتها بعض هذه الدول خلال العام. وقد قامت الدول النامية خلال عام 2013 بتبني سياسات توسعية استهدفت دعم الطلب المحلي والتخفيف من أثر تراجع مستويات الطلب الخارجي على صادراتها وتحقيق معدلات نمو أكثر توازناً.

وكمحصلة لهذه التطورات، تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2013 ليصل إلى 3.0 في المائة مقابل 3.2 في المائة عام 2012. فعلى مستوى الدول المتقدمة، حققت اقتصادات هذه الدول معدل نمو متواضع بلغ 1.3 في المائة عام 2013 مقابل 1.4 في المائة عام 2012. أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى فعلى الرغم من تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدولة المتقدمة بلغت نحو 4.7 في المائة خلال عام 2013، إلا أنها لازالت أقل من تلك المحققة خلال عام 2012 والبالغة 5 في المائة.

وانعكاساً لتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي، انخفض معدل التضخم في الدول المتقدمة للعام الثاني على التوالي ليصل إلى نحو 1.4 في المائة خلال عام 2013 مقارنة بنحو 2 في المائة خلال عام 2012، حيث ساهمت عدة عوامل في تراجع الضغوط التضخمية في عدد كبير من البلدان المتقدمة من أهمها، السياسات المالية التقشفية التي تم تبنيها في العديد من الأسواق المتقدمة، وبخاصة في منطقة اليورو، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط والمواد الأولية مما أدى إلى تراجع معدلات التضخم. كذلك انخفضت معدلات التضخم في الدول النامية والأسواق الناشئة بشكل طفيف خلال العام حيث تراجعت من 6 في المائة في عام 2012 إلى 5.8 عام 2013.

وفيما يتعلق بمعدلات البطالة العالمية، فقد سجلت تراجعاً طفيفاً خلال العام لتصل إلى 7.9 بالمائة مقارنة بنحو 8 في المائة في عام 2012، فيما تباينت اتجاهات معدلات البطالة بين الدول المتقدمة. ففي حين سجلت معدلات البطالة في الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وكندا تحسناً بما يعكس الأثر الإيجابي للسياسات الاقتصادية الكلية التي تم تبنيها في تلك الدول لدعم مستويات التشغيل، سجلت معدلات البطالة ارتفاعاً ملحوظاً في منطقة اليورو على ضوء السياسات التقشفية التي انتهجتها دول المنطقة.

أما فيما يختص بتطورات الأوضاع النقدية العالمية، فقد واصلت البنوك المركزية في عدد من الدول المتقدمة تبني برامج للتيسير الكمي بما يسمح بخفض تكلفة الائتمان لتوفير التمويل منخفض التكلفة للمصارف لحفز النمو الاقتصادي وتمكين تلك الاقتصادات من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية. وقد ساهم هذا الاتجاه في انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الدول المتقدمة خلال عام 2013. كذلك، واصلت أيضاً أسعار الفائدة طويلة الأجل اتجاهها نحو الانخفاض في الدول المتقدمة خلال النصف الأول من العام، إلا أنها عاودت الاتجاه نحو الارتفاع خلال النصف الثاني من العام بما يعكس تأثير إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن عزمه الانسحاب التدريجي من برنامج التيسير الكمي بنهاية عام 2013 وذلك على ضوء التحسن النسبي في أوضاع التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تأثرت حركة التجارة الدولية خلال العام بالتعافي البطيء للنشاط الاقتصادي العالمي، حيث استمر خلال عام 2013 تباطؤ معدل نمو التجارة الدولية والذي بلغ نحو 3 في المائة مقارنة بنحو 2.8 في المائة في عام 2012 ليبقى بذلك معدل نمو التجارة الدولية أقل بكثير مقارنة بالمعدلات المسجلة قبل اندلاع الأزمة المالية وأزمة الديون السيادية. وكان من أهم التطورات على صعيد التجارة الدولية الزيادة الكبيرة في التجارة الخارجية للصين، والتي تخطت لأول مرة عتبة أربعة تريليون دولار خلال عام 2013 حيث بلغت 4.16 تريليون دولار بارتفاع نسبته 7.6 في المائة عن عام 2012، وبذلك أصبحت القوة التجارية الأولى في العالم، متخطيةً بذلك الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بموازين المعاملات الجارية، فقد تحول العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة عام 2012 والبالغ 26.6 مليار دولار إلى فائض بلغ 193.3 مليار دولار في عام 2013. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التحول، من أهمها انخفاض عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة من 440.4 مليار دولار عام 2012 إلى 379 مليار دولار عام 2013، وارتفاع مستويات الفائض في منطقة اليورو على ضوء الإجراءات المالية التقشفية التي تبنتها تلك الدول وشملت إجراءات حمائية قلصت معدل نمو الواردات. وحد من ارتفاع مستويات الفائض في الدول المتقدمة انخفاض فائض الحساب الجاري في اليابان بنسبة كبيرة بلغت نحو 43 في المائة، وهو ما يعزى إلى استمرار ارتفاع واردات اليابان من النفط في ظل توقف عدد من مفاعلاتها النووية عن العمل، حيث تعتبر اليابان رابع أكبر مستورد للنفط على مستوى العالم.

وقد عاود صافي التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية ارتفاعه، ليقترب من مستواه المسجل عام 2011، حيث بلغ نحو 419.9 مليار دولار عام 2013 مقابل 228.7 مليار دولار عام 2012 بارتفاع بلغت نسبته 83.6 في المائة. ففي ظل ظروف عدم اليقين الذي يحيط باقتصادات الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو، وجد المستثمرون في الدول النامية ملاذاً آمناً لاستثماراتهم. لذا فقد حققت البلدان النامية تحسناً في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013، وللعام الثاني على التوالي أصبح نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر مما نالته البلدان المتقدمة. وفيما يتعلق بالمدىونية الخارجية، فتشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ليلعب نحو 6978 مليار دولار في عام 2013 بارتفاع بلغت نسبته 7.2 في المائة مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2012.

وفيما يتعلق بأسعار صرف العملات الرئيسية خلال عام 2013، فقد تأثرت بالتطورات على صعيد النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة وبعدها من العوامل الأخرى التي تباينت من حيث تأثيرها على العملات الرئيسية خلال العام. ففي مطلع عام 2013 وجد الدولار دعماً نتيجة تحسن مستويات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة مقارنة بمنطقة اليورو، والتي شهدت انكماشاً اقتصادياً. في المقابل تكاثفت عدة عوامل أخرى خلال العام لتعطي دفعة لليورو مقابل الدولار خلال الفترة المتبقية من عام 2013 من أهمها إعلان بنك الصين والذي يمتلك أكبر احتياطي من الدولار يفوق الأربعة تريليونات دولار عن اتجاهه للتنويع بشكل أكبر في مكونات سلة عملات الاحتياطات الرسمية للصين باتجاه منح وزناً أكبر للعملة الأوروبية الموحدة. كذلك يعزز انخفاض تكلفة العمالة في بعض الدول الأوروبية مقارنة بنظيرتها في الولايات المتحدة من تنافسية صادرات منطقة اليورو ومن ثم يدعم العملة الأوروبية الموحدة. وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها ومستويات الأداء الاقتصادي المسجلة في الدول المتقدمة خلال عام 2013، تراجعت قيمة الدولار مقابل اليورو بنسبة 3.2 في المائة، في حين ارتفعت مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة 1.3 في المائة. كما شهد الدولار ارتفاعاً مقابل الين الياباني بنسبة كبيرة بلغت 23 في المائة خلال عام 2013، وهو ما يعكس تأثير السياسات النقدية التوسعية التي تم تبنيها في اليابان لدعم النمو وتعزيز تنافسية الصادرات اليابانية.

أداء الاقتصادات العربية

تطورات الاقتصاد الكلي

تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2013 بعدد من العوامل، فمن جهة تراجعت معدلات النمو المسجلة في الدول العربية المُصدرة للنفط انعكاساً لانخفاض كميات الانتاج النفطي في بعض تلك الدول بالإضافة إلى تأثير تراجع الأسعار العالمية للنفط. ومن جهة أخرى، استمر تأثير مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بظروف تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي وباستمرار التداعيات الناتجة عن التحولات السياسية التي تمر بها بعض بلدان المنطقة منذ عام 2011.

وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها، سجل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية نمواً محدوداً خلال عام 2013 حيث ارتفع من نحو 2633.5 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 2734.1 مليار دولار عام 2013. كذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بشكل طفيف من حوالي 7998 دولار عام 2012 إلى 8109 دولار عام 2013. وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة للدول العربية⁽¹⁾، فقد سجلت الدول العربية معدل نمو بلغ 4.2 في المائة عام 2013 مقارنة بنحو 4.6 في المائة عام 2012، فيما نما متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة في الدول العربية بنسبة 1.6 في المائة في عام 2013 بالمقارنة مع نحو 4.8 في المائة في عام 2012.

وبما يتماشى مع التطورات التي شهدتها معدلات التضخم العالمية، فقد اتجه معدل التضخم نحو الانخفاض في الدول العربية ليصل إلى نحو 5.2 في المائة في عام 2013 مقارنة بنحو 6 في المائة خلال عام 2012، وهو ما يعزي إلى الانخفاض المسجل في أسعار السلع الأساسية وأسعار النفط خلال العام إضافة إلى تراجع مستويات الطلب في بعض الدول العربية. من جهة أخرى، شهدت دول عربية أخرى ارتفاعاً في معدلات التضخم نتيجة الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة معدلات الطلب المحلي، وارتفاع أسعار المحروقات وبعض السلع الأساسية سواءً نتيجة للاختناقات في جانب العرض، أو نتيجة اتجاه حكومات هذه الدول لإصلاح نظم دعم السلع الأساسية وعلى رأسها دعم الطاقة.

وفيما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، قدّرت حصة الإنتاج السلعي بحوالي 59.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 مقارنة بنحو 61.6 في المائة عام 2012، نتيجة انخفاض حصة الصناعات الاستخراجية في الناتج الإجمالي للدول العربية ككل من 39.7 في المائة إلى 37.2 في المائة عام 2013، بسبب تراجع إنتاج النفط في عدد من الدول العربية. في المقابل زادت حصة قطاع الخدمات في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي.

⁽¹⁾ وذلك باستثناء كل من سوريا لعدم توفر البيانات، وليبيا نظراً للتقلبات الحادة التي شهدتها معدل النمو في أعقاب عام 2011.

وعلى صعيد الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق، فقد زادت مساهمة حصّة الإنفاق الاستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي من 57.5 في المائة خلال عام 2012 إلى 60.4 في المائة خلال عام 2013. وقد توزع نمو حصّة الإنفاق الاستهلاكي بين الإنفاق العائلي والحكومي، حيث زادت الأهمية النسبية لبند إنفاق الاستهلاك العائلي من حوالي 41.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2012 إلى نحو 43 في المائة في العام 2013. وبلغ معدّل نمو الاستهلاك العائلي في عام 2013 حوالي 7.2 في المائة مقابل 6.6 في المائة في عام 2012. كما ارتفعت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في الناتج من نحو 15.9 في المائة عام 2012 إلى حوالي 17.4 في المائة في العام 2013 بمعدّل نمو بلغ حوالي 13.9 في المائة مقارنةً بنحو 11.6 في المائة في العام السابق. كذلك نمت حصة الاستثمار الكلي من 25.2 في المائة عام 2012 إلى 26.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 بزيادة بلغت نسبتها 7.2 في المائة.

وقد شهدت مؤشرات الاستثمار في الوطن العربي خلال العام 2013، تغييرات عديدة حيث ارتفعت قيمة الإنفاق الاستثماري لتصل إلى حوالي 710 مليار دولار مقابل 662.5 مليار دولار في عام 2012. وتركزت الزيادة في الإنفاق الاستثماري في الدول العربية المصدّرة للنفط التي حققت فائضاً مالياً وجهته للاستثمار في المشروعات التنموية الإنتاجية والخدمية بهدف دفع النمو والإسهام في توفير فرص عمل جديدة. كذلك سجلت دول عربية أخرى معدلات نمو مرتفعة للإنفاق الاستثماري تجاوزت مستوى العشرة في المائة.

أما فيما يتعلق بتطورات مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل، فرغم تحقيق عدد من الدول العربية لتقدم ملحوظ على صعيد خفض معدلات الفقر، إلا أن نسبة السكان تحت خط الفقر في الدول العربية قد ارتفعت إلى مستوى 7.4 في المائة عام 2012 بالمقارنة مع 4.1 في المائة عام 2010. وفي مجال توزيع الدخل، توضح أحدث البيانات المتوفرة، انخفاض معامل جيني⁽²⁾ في عدد من الدول العربية، حيث تعتبر مستويات توزيع الدخل في الدول العربية أقل تفاوتاً بالمقارنة مع أقاليم جغرافية أخرى على مستوى العالم. وبالنظر إلى أحدث بيانات المسوحات المتوفرة في بعض الدول العربية، يتبين أن بعض الدول استطاعت أن ترفع متوسط إنفاق الفرد للطبقات الفقيرة بأكثر من متوسط معدّل نمو إنفاق الفرد في المجتمع ككل محققةً بذلك نمواً مناصراً للفقراء، بينما شهدت دول عربية أخرى اتجاهاً معاكساً، وهو ما يستدعي بذل مزيد من الجهود لرفع مستويات دخل الفقراء وتقادي تراجع مستوياتهم المعيشية بالمقارنة مع بقية مجموعات الدخل الأخرى في المجتمع.

(2) يعتبر معامل جيني من أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لقياس مستوى العدالة في توزيع الدخل استناداً إلى منحنى لورنز، وتتراوح قيمة المعامل بين الصفر والواحد. وكلما انخفضت قيمة المعامل كلما دل ذلك على التحرك باتجاه قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل.

التطورات الاجتماعية

وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية الاجتماعية، فقد حققت الدول العربية تقدماً ملموساً على صعيد تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية وذلك بفضل الجهود التي بُذلت لرفع مستويات الالتحاق بالتعليم في مراحله المختلفة وتحسين مستوى الخدمات الصحية، هذا فيما تواصل الدول العربية جهودها على صعيد خفض معدلات البطالة والتي لا تزال مرتفعة مقارنة بالأقاليم الجغرافية الأخرى وزيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وزيادة نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل ورفع مستوى كفاءة الخدمات الصحية. وقد بلغ متوسط مؤشر دليل التنمية البشرية للدول العربية⁽³⁾، وفقاً لدليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو حوالي 0.652، لتصنف بذلك الدول العربية في إطار الدول ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة، رغم ما تواجهه الدول الأقل نمواً داخل المنطقة العربية من تدنٍّ في مستويات التنمية البشرية.

فعلى صعيد مؤشرات السكان، قُدِّر إجمالي عدد السكان في الدول العربية بحوالي 370 مليون نسمة في عام 2013. وقد بلغ متوسط معدل نمو السكان في الدول العربية حوالي 2.2 في المائة سنوياً خلال الفترة (2000-2013). ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، وهو ما يعزى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وتراجع وفيات الأطفال بسبب تحسن مستوى الخدمات الصحية وارتفاع المستويات المعيشية. وقد بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65 سنة) في الدول العربية حوالي 65 في المائة من إجمالي عدد السكان. وبلغت الكثافة السكانية في الدول العربية مجتمعة حوالي 28 نسمة في كل كم² عام 2013، وهي بذلك تعتبر منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنفس النسبة في الأقاليم الجغرافية الأخرى، وهو ما يرفع من كلفة إنشاء البنى التحتية الضرورية لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والمياه النقية والصرف الصحي والنقل في الدول العربية.

أما فيما يتعلق بمؤشرات التعليم في الدول العربية خلال عام 2013، فقد بلغ معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة، حتى عام 2011، حوالي 89 في المائة، مقابل حوالي 90 في المائة في الدول النامية وحوالي 91 في المائة في دول العالم ككل. ويشار إلى أن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 قد أضحى في متناول معظم الدول العربية، وبالتالي يتعين على الدول العربية تكثيف الجهود لتحسين مستويات المخرجات التعليمية وتنمية القدرات الابتكارية والمعرفية. وفيما يتعلق بمعدل القيد في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية فقد بلغ نحو 71.1 في المائة. ويقترب هذا المعدل من مثيله في دول العالم مجتمعة (حوالي 71.2 في المائة)، ويقل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 91.0 في المائة). أما فيما يختص بمؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي والذي يعد من أهم المؤشرات لقياس تقدم الدول صوب إرساء مجتمع المعرفة، فقد بلغ في الدول العربية نحو 24.1 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية، في حين يقل عن مثيله العالمي البالغ حوالي 28.7 في المائة. وقد قُدِّر المتوسط العربي لسنوات التمدرس (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 11.2 سنة في عام 2011، ويبقى بذلك أقل من المعدل المُسجل في الدول ذات الدخل المتوسط (حوالي 11.5 سنة) ودول العالم ككل (11.6 سنة).

⁽³⁾ يعتبر دليل التنمية البشرية مقياساً مركباً يعطي صورة شبيهة متكاملة عن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لرصد ثلاثة أبعاد تتمثل في العمر المتوقع عند الميلاد والتحصيل العلمي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج.

هذا ويصل متوسط الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية نحو 4.5 في المائة وفق أحدث البيانات المتاحة، وهو ما يتقارب مع مثليه في الدول النامية (4.7 في المائة) ودول العالم ككل (4.8 في المائة). وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام، فإن المتوسط العربي قد بلغ حوالي 16 في المائة، ويزيد عن مثليه في كل من الدول النامية (15.9 في المائة) ودول العالم مجتمعة (14.4 في المائة). وفيما يتعلق بمعدلات الأمية فقد أسهم التوسع في نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية في الدول العربية عما كانت عليه عام 1990 في عدد كبير من الدول العربية، فيما تُكثف الدول العربية مجهوداتها لخفض معدل الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) والبالغ وفق أحدث التقديرات حوالي 22.5 في المائة، بما يفوق المتوسط المُسجل في الدول ذات الدخل المتوسط البالغ 17 في المائة، فيما ترتفع نسبة الأمية بين النساء في الشريحة العمرية (15 سنة فما فوق) إلى حوالي 32 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية.

وعلى صعيد المؤشرات الصحية، فقد ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 71 سنة وفق أحدث البيانات المتاحة، ليزيد بذلك عن المتوسط العالمي البالغ (70 سنة)، كذلك تجاوزت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية 95 في المائة من مجمل السكان في أربع عشرة دولة عربية بما يعكس انتشار الخدمات الصحية بشكل جيد. وقد حققت الدول العربية تقدماً ملموساً على صعيد خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع إلى نحو 24 حالة وفاة لكل ألف مولود حي. ويقل هذا المعدل عن مثليه في الدول النامية (58 حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وعن المتوسط العالمي (35 حالة وفاة لكل ألف مولود حي). وعلى مستوى تحقيق الهدف العالمي القاضي بخفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف. وبشكل عام تحتاج الدول العربية إلى زيادة عدد الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) والتي تشير التقديرات إلى عدم كفايتها بالنسبة لعدد السكان في بعض الدول العربية، وإلى زيادة مستويات الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 5.8 في المائة بما يقل عن المتوسط العالمي البالغ 10.2 في المائة.

أما على صعيد التقدم المحرز لتوفير مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي، تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين توصل البلدان العربية كمجموعة إلى تحقيق نجاح ملموس رغم الطبيعة الجغرافية والمساحة المترامية الأطراف، حيث تتوفر هذه الخدمات لنحو 89 في المائة من السكان في الدول العربية، مقارنة بحوالي 74 في المائة في الدول منخفضة الدخل وحوالي 89 في المائة في دول العالم مجتمعة للفترة ذاتها. وعلى صعيد توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير تلك الخدمات للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل في هذا المجال.

وفيما يختص بمؤشرات العمالة، يقدر حجم القوى العاملة وفق أحدث التقديرات بحوالي 130 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 36.1 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه، ويعتبر المعدل السنوي لنمو القوى

العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ حوالي 3.2 في المائة في الفترة (2000 – 2012). ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل. ومن المتوقع استمرار ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان النشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمرّاً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يتعلق بمساهمة الإناث في أسواق العمل، فلا تزال حصة النساء منخفضة على مستوى الدول العربية ككل بما لا يتجاوز حوالي 23.2 في المائة من قوة العمل بما يعد من أقل نسب المشاركة المسجلة على مستوى الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. ويبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2012 أن حوالي 62.3 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول عربية. هذا وقد بلغ عدد المتعطلين عن العمل في الدول العربية ككل عام 2013 نحو 18.1 مليون عاطل وبمتوسط معدّل بطالة بلغ حوالي 17.4 في المائة.

يُعدّ تخفيض مستوى البطالة من أكبر التحديات التنموية في الدول العربية، حيث أن متوسط معدّل البطالة في هذه الدول هو الأعلى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم وبما يمثل حوالي ثلاثة أضعاف متوسط معدّل البطالة في العالم. كما أن خطورة البطالة في الدول العربية لا تكمن فقط في ارتفاع معدّلاتها الإجمالية وإنما بقدر تركّزها بين الشّباب المتعلّمين والداخلين الجدد لأسواق العمل وبين الإناث، ممّا يعني أن البطالة هي مصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. لذلك فإن معرفة حجم التحديّ خلال السنوات المقبلة في الدول العربية يمثل خطوة رئيسية للتفكير في حلول لمحاربة البطالة وتخفيفها وربما لتحقيق أهداف كمية محدودة مع حلول سنة معينة.

ومن هذا المنطلق، واستناداً إلى افتراضات حول مستوى قوة العمل ومعدّل المشاركة في قوة العمل قامت بها منظمة العمل الدولية، يتضح أن الدول العربية تحتاج كمجموعة لتوفير حوالي 35 مليون وظيفة لتخفيض معدّلات البطالة الحالية إلى النصف مع حلول عام 2020، أي بما يعادل نحو ثلث عدد العاملين حالياً في كلّ الدول العربية. وبالنظر إلى مرونة التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2000 – 2008)، والمقدّرة بحوالي 0.7، وبافتراض ثباتها خلال السنوات القادمة فإن مناصفة معدّلات البطالة يتطلب تقريباً زيادة متوسط معدّل النمو الذي تحقق خلال العقد الأول للألفية الثالثة، بقرابة 50 في المائة. من جانب آخر، تحتاج الدول العربية إلى توفير نحو 28 مليون فرصة عمل جديدة لاستيعاب كلّ الداخلين الجدد لقوة العمل مع حلول عام 2020، وهو ما يستلزم بذل المزيد من الجهود لحفز مستويات نمو الناتج والتشغيل في الدول العربية.

التطورات القطاعية

الزراعة

يعد القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الاقتصادية الأكثر استيعاباً للعمالة، إذ يستوعب حوالي 22 في المائة من القوى العاملة العربية، كما تمثل الصادرات الزراعية أكثر من 60 بالمائة من إجمالي حصيللة الصادرات غير النفطية

للدول العربية، بالإضافة إلى مساهمة هذا القطاع في توفير مدخلات الإنتاج لغيره من القطاعات، وفي تنشيط وتفصيل القطاعات الإنتاجية الأخرى والصناعات المرتبطة بالقطاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومما لا شك فيه فإن تحقيق معدلات نمو جيدة لأنشطة القطاع الزراعي سوف تؤدي إلى تعزيز معدلات التنمية في غيره من الأنشطة والقطاعات الإنتاجية والخدمية التي ترتبط بعلاقات تشابكية قوية مع قطاع الزراعة.

وقد سجل الناتج الزراعي للدول العربية عام 2013 نمواً بنسبة 5.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، وهو ما يفوق معدل النمو المسجل العام السابق عليه، فيما ارتفعت بشكل طفيف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية إلى نحو 5 في المائة. وشهد عام 2013 ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي ليلعب حوالي 389 دولار مقابل 369 دولار مسجلة خلال 2012. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية، إذ يتراوح بين 580 دولار في السودان و48 دولار في جيبوتي.

وفيما يتعلق بالموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية، فقد قُدرت في الدول العربية بحوالي 274 مليار م³، تقدر السطحية منها بحوالي 232 مليار م³ سنوياً، ولا يستغل منها حالياً سوى 204 مليار م³ أي بنسبة 88 في المائة، وتستهلك الزراعة الجزء الأكبر من الموارد المائية السطحية، وتتسم كفاءة الري بالضعف نظراً لانتشار الري السطحي التقليدي بنسبة 75 في المائة من المساحات المروية في الدول العربية.

وعلى صعيد التجارة الخارجية للسلع الزراعية فقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية عام 2012 حوالي 19.2 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 0.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، كما ارتفعت الواردات الزراعية بنسبة 3.6 في المائة خلال الفترة ذاتها. وكمحصلة للتطورات السابقة ارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي بنسبة 4.5 في المائة ليصل إلى حوالي 70.4 مليار دولار في عام 2012.

وسجلت الفجوة الغذائية العربية زيادة بنسبة 1.2 في المائة حيث بلغت حوالي 34.8 مليار دولار. وتمثل مجموعة الحبوب حوالي 55.2 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية عام 2012، يليها من حيث الأهمية النسبية مجموعة اللحوم بنسبة 20.1 في المائة. ومن المتوقع أن تزداد قيمة الفجوة الغذائية إلى حوالي 96 مليار دولار عام 2030 في حالة بقاء مستويات الإنتاج الزراعي على وضعها الراهن مع تزايد عدد السكان وتحسن مستوى دخل الفرد في العالم العربي.

الصناعة

سجل الناتج الصناعي المحلي الإجمالي للدول العربية تراجعاً بنسبة بلغت حوالي 1.3 في المائة ليصل إلى نحو 1270 مليار دولار عام 2013 مقارنة بنحو 1287.6 مليار دولار عام 2012، وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى انكماش ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 2.6 في المائة نتيجة تراجع كميات الانتاج النفطي ببعض الدول العربية، وتراجع الأسعار العالمية للنفط. وارتفعت خلال عام 2013 نسبة العاملين بالقطاع الصناعي العربي لتشكّل نحو 16.8 في المائة من مجمل العمالة.

وقد أظهرت مؤشرات الأداء للصناعات الاستخراجية للعام 2013، تراجع القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية العربية مجتمعة في عام 2013 إلى نحو 1017.8 مليار دولار، وساهم بحوالي 37.2 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 نتيجة لانخفاض كميات الانتاج النفطي على مستوى الدول العربية بنسبة 3.7 في المائة خلال العام. وشهدت الصناعات التحويلية في الدول العربية خلال عام 2013، نمواً إيجابياً بالمقارنة مع العام السابق، بلغ نحو 4.4 في المائة، وساهمت بنحو 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي وكانت أعلى معدلات النمو المحققة في قطاع التشييد، كما سجلت صناعات مواد البناء والصناعات الهيدروكربونية والكيميائية والصناعات الغذائية نمواً إيجابياً.

وفيما يتعلق بالأنشطة الصناعية المختلفة المتضمنة في قطاع الصناعات التحويلية فقد بلغت القيمة المضافة بصناعات التشييد والبناء عام 2013 حوالي 161.4 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ حوالي 12.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2012، وسجلت أعلى مستويات حركة التشييد في كل من الإمارات والسعودية والجزائر والعراق ومصر وقطر. وفيما يتعلق بصناعة الأسمنت فقد بلغ عدد الشركات العاملة في صناعة الأسمنت في الدول العربية عام 2012 حوالي 168 شركة وبطاقة تصميمية 316.3 مليون طن، وبلغ حجم الإنتاج السنوي من الأسمنت عام 2012 نحو 214 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 7.9 في المائة، وبلغ الاستهلاك بذات العام حوالي 223 مليون طن وبعجز بلغ حوالي 9.0 مليون طن تم تغطيتها بالاستيراد من الخارج.

ووفق الخطط المستقبلية للدول العربية، من المتوقع أن يستقطب قطاع التشييد والبناء استثمارات تصل إلى حوالي 750 مليار دولار، خلال السنوات الخمس القادمة وبمتوسط إنفاق سنوي يصل إلى نحو 150 مليار دولار، وسيقود ذلك إلى زيادة الاستثمار في صناعات مواد البناء كالأسمنت وحديد التسليح الذي يشكل حوالي 70 في المائة من إنتاج شركات الصلب في الدول العربية. كما سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على مواد البناء من الأسمنت والحديد مع تنفيذ مشروعات إنشائية ضخمة بجانب المشروعات العمرانية ومشروعات السكك الحديدية ومترو الأنفاق والموانئ والمطارات والمشروعات الإنشائية المرتبطة بمشروعات النفط والغاز، والمنشآت الرياضية في عدد من الدول العربية.

أما فيما يختص بصناعة الحديد والصلب، فتشير التقديرات لارتفاع احتياطي خام الحديد في الوطن العربي إلى حوالي 12.4 مليار موزعة في كل من ليبيا والسعودية وموريتانيا والسودان والجزائر وسورية ومصر والمغرب وتونس والأردن. وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد في الدول العربية في عام 2013 حوالي 23.3 مليون طن. ويشار في هذا السياق إلى أن الدول العربية في منطقة الخليج العربي وشمال أفريقيا قد أصبحت من أهم دول منطقة الشرق الأوسط في إنتاج الحديد والصلب. ومن المنتظر أن تصبح المنطقة خلال الخمس سنوات القادمة من أهم المناطق العالمية في إنتاج الحديد والصلب حيث تشهد تطورات كبيرة في طاقاتها الإنتاجية من الصلب الخام معززة بالاستثمارات الضخمة التي تضخها الدول العربية في تلك الصناعة.

من جهة أخرى، شجع نمو الطلب العالمي على **صناعة الألمنيوم** بمعدلات مرتفعة على نشاط تلك الصناعة في الوطن العربي بشكل عام، ودول الخليج العربي بشكل خاص، إذ بلغ إنتاجها من الألمنيوم عام 2013 حوالي 3.5 مليون طن ويتوقع أن يرتفع هذا الإنتاج ليصل إلى حوالي 5 مليون طن في العام 2014. وقد أضحت بعض شركات إنتاج الألمنيوم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين أكبر الشركات العالمية في هذا المجال. وفي مجال **صناعة الأسمدة**، بلغت الطاقات الإنتاجية العربية نحو 67.2 مليون طن تشكل ما نسبته 12.3 في المائة من الطاقة الإنتاجية العالمية من الأسمدة. وبلغ الإنتاج الفعلي من الأسمدة في الدول العربية بذات العام نحو 51.4 مليون طن، وجه منه حوالي 22.5 مليون طن للاستهلاك وحوالي 28.1 مليون طن للتصدير.

كذلك سجل نشاط **صناعة التكرير** في الدول العربية نمواً من 7.9 مليون برميل يومياً عام 2012 إلى 8.3 مليون برميل يومياً عام 2013، وحافظت في نفس الوقت على عدد المصافي العاملة في العامين السابقين والبالغة 62 مصفاة. وفيما يختص بالصناعات البتروكيماوية فقد تواصل خلال العام استفادتها من توفر النفط والغاز في المنطقة العربية.

ومن جهة أخرى انطلقت **صناعة البتروكيماويات** في الوطن العربي منذ عقود، واستطاعت خلال تلك الفترة أن تنمو باضطراد وتحل مكانة مهمة في الأسواق العالمية برغم حداثة عهدها والمنافسة القوية مع الدول المنتجة الأخرى والتغيرات المستمرة في الأسواق والأسعار. وتقود السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى هذه الصناعة في الدول العربية نظراً لوفرة الغاز الطبيعي الذي يُعد الخام الأساسي للمنتجات البتروكيماوية ووقودها الأنسب. وهذه الدول هي الأكثر قدرة على تمويل استثمارات صناعية كبيرة كهذه الصناعة ومواجهة الطلب المتنامي على المنتجات البتروكيماوية في السوقين العربي والعالم. هذا وقد شهدت صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من البتروكيماويات نمواً متزايداً، حيث بلغت عام 2013 حوالي 63.4 مليون طن بقيمة بلغت حوالي 55.5 مليار دولار، بما يمثل نحو 79.0 في المائة من الإنتاج وتم تصديرها إلى 177 بلداً حول العالم. ويتوقع أن يحقق قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المدى المتوسط نمواً إيجابياً لتصل قدرته الإنتاجية إلى 134.5 مليون طن بحلول عام 2016.

وفيما يتعلق **بالصناعات التحويلية الأخرى**، فقد أظهرت إحصاءات النشاط الصناعي في الدول العربية أن أكثر من 90 في المائة من المنشآت الصناعية هي صناعات صغيرة ومتوسطة واستحوذت صناعات منتجات المعادن اللافلزية والصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الملابس وصناعة المنتجات الخشبية على المراكز الأولى في عدد المنشآت الصغيرة وقوة العمل.

وفي مجال **تنافسية الصناعة التحويلية** للدول العربية، يشير مؤشر الميزة النسبية المعروف بمؤشر التخصص لبلاسا Blassa إلى وجود ميزة نسبية للدول العربية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي صناعة الأسمدة في الأردن والمغرب ومصر وتونس، والمنسوجات والملابس الجاهزة في تونس والأردن والمغرب، والكيماويات غير العضوية في المغرب والأردن وتونس، والملح والكبريت في الأردن وسورية والمغرب، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمنيوم في البحرين وسورية، ومنتجات الحديد الخام في موريتانيا والبحرين، والجلود في جيبوتي وسورية.

النفط والطاقة

شهدت سوق النفط في عام 2013 حالة من الاستقرار والتوازن النسبي، رغم التعافي البطيء للاقتصاد العالمي. وقد ارتفعت خلال العام كل من مستويات الطلب على النفط إلى نحو 89.9 مليون برميل يومياً والإمدادات النفطية إلى نحو 90 مليون برميل يومياً. ولأول مرة منذ عام 2009، شهدت الأسعار العالمية للنفط انخفاضاً متواضعاً ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك إلى 105.9 دولار/ برميل، وذلك في ظل الوفرة في الإمدادات التي نتجت بصورة رئيسية عن الزيادة الكبيرة في إمدادات دول خارج أوبك، وبخاصة من أمريكا الشمالية، وبحدود 1.2 مليون ب/ي. وفي المقابل، شهدت إمدادات دول أوبك، ولأول مرة منذ عام 2009، انخفاضاً لتصل إلى 36 مليون ب/ي خلال العام. كما تأثرت الأسعار وباتجاهات متفاوتة بعوامل عديدة منها ما له علاقة بأساسيات السوق، بالإضافة إلى عوامل أخرى من أهمها الأوضاع الجيوسياسية، وحالات عدم الاستقرار في بعض المناطق العربية. هذا وقد تحققت في عام 2013 زيادة بسيطة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة للنفط بنسبة 0.9 في المائة، كما شهدت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي ارتفاعاً بنسبة 1.9 في المائة.

وقد قدرت الاحتياطيات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي في عام 2013 بحوالي 1277.7 مليار برميل، بارتفاع بسيط بلغ 0.9 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2012 التي بلغت حوالي 1266.5 مليار برميل، وذلك بدون احتياطيات النفوط غير التقليدية. وبالنسبة للدول العربية فقد استقرت احتياطياتها المؤكدة من النفط الخام عند مستويات عام 2012 أي 713 مليار برميل. الجدير بالذكر أن نسبة ما يقارب من 92 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية في عام 2013 تركزت في خمس دول، وهي السعودية التي استحوذت على حصة حوالي 37.2 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 20.0 في المائة، والكويت بنسبة 14.2 في المائة، والإمارات بنسبة 13.7 في المائة، وليبيا بنسبة 6.7 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 55.8 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام.

وفيما يختص باحتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً، فقد ارتفعت بواقع 3757 مليار متر مكعب لتصل إلى حوالي 198.9 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2013، أي بارتفاع بلغ 1.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2012. أما فيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية، فقد استقرت عند مستويات عام 2012 والبالغة حوالي 54.4 تريليون متر مكعب لتتخفف مساهمتها قليلاً من إجمالي الاحتياطي العالمي إلى 27.3 في المائة في نهاية عام 2013 مقارنة بنسبة 27.9 في المائة خلال العام السابق. ومن الواضح أن سبب انخفاض مساهمتها يعود لارتفاع تقديرات احتياطي الغاز في بعض دول العالم الأخرى وبخاصة الولايات المتحدة والصين.

وفيما يتعلق بالاكشافات الجديدة من حقول النفط والغاز، فقد حققت الدول العربية خلال العام ستة وثلاثين اكتشافاً نفطياً واثني عشر اكتشافاً للغاز، وانخفضت حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطي المؤكد من النفط إلى 55.8 في المائة. كما تراجعت حصتها قليلاً إلى 27.3 في المائة من إجمالي الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي خلال العام. وانخفض أيضاً إنتاج النفط الخام للدول العربية ليشكل 30.3 في المائة من إجمالي الانتاج العالمي خلال عام 2013. هذا بينما، ارتفعت حصتها من كميات الغاز المسوق إلى 17.2 في المائة من الإجمالي العالمي خلال عام 2012.

وقد ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2013 بمعدل 4.9 في المائة ليصل إلى 14.1 مليون برميل مكافئ نפט/يوم (مليون ب م ن ي). وظل النفط والغاز المصدران الأساسيان اللذان تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما مجتمعة 98.5 في المائة من إجمالي مصادر الطاقة. وشهدت المعدلات السنوية لأسعار غالبية نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية خلال عام 2013 انخفاضاً في مستوياتها ولأول مرة منذ عام 2009، وقد انعكس ذلك بمجمله على إجمالي قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 674 مليار دولار في عام 2013 بالمقارنة مع 718 مليار دولار في عام 2012، أي بانخفاض 44 مليار دولار، بما يعادل 6 في المائة، نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى 105.9 دولار/برميل في عام 2013 بعد أن كانت 109.5 دولار/برميل في العام السابق.

التطورات المالية

تضافرت عدة عوامل، خارجية وداخلية، في التأثير على المالية العامة في الدول العربية خلال عام 2013. فقد تأثر الوضع المالي بتطورات أسواق النفط ومسيرة النمو المتباطئة في الاقتصاد العالمي وما ترتب عنها من تداعيات على عوائد السياحة والصادرات والتحويلات الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي. ومن جهة أخرى، كان للظروف الأمنية والسياسية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال ذلك العام انعكاسات كبيرة على وضع الموازنات العامة، هذا إلى جانب الضغوطات التي نشأت جراء المطالب الفئوية والشعبية ومتطلبات التنمية الاقتصادية المختلفة التي توجب على الحكومات في عدد من الدول العربية تلبيةها في إطار جهودها لتعزيز العدالة الاجتماعية ودعم النمو وتخفيض معدلات الفقر والبطالة.

فقد أدى تراجع الأسعار العالمية للنفط، ولو أنها بقيت على مستويات مرتفعة، وانخفاض معدلات انتاجه إلى تراجع الإيرادات المالية في عدد من الدول العربية النفطية. كما أن وضع الاقتصاد العالمي المتقلب ساهم بقدر كبير في خلق ظروف غير مناسبة لتحقيق معدلات نمو بوتيرة مرتفعة في عدد من الدول العربية، مما انعكس سلباً على قطاع الأعمال وحركة النشاط الاقتصادي وبالتالي قلص من فرص هذه الدول في تحقيق تحصيل ضريبي بنسب مرتفعة خلال عام 2013، وهو أمر ضروري لدعم جهود التعزيز المالي في هذه الدول. إلا أنه يجب التنويه أن دولاً عربية عدة قد قامت ببذل جهود حثيثة لزيادة الإيرادات الضريبية من خلال تنفيذ اصلاحات مالية مختلفة كان لها مردودها الإيجابي على الموازنة العامة.

ومن جانب آخر، تأثرت المالية العامة بالأوضاع الأمنية والسياسية غير المواتية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال عام 2013، حيث ساهمت هذه الأوضاع بشكل مباشر في تعطيل الأنشطة الاقتصادية وعلى رأسها الإنتاج النفطي، مما أثر سلباً على حصيلته الإيرادات المالية، كما أن عملية تعزيز مقومات الأمن تضمنت نفقات كبيرة، الأمر الذي ألقى بضغوطات إضافية على الموازنة العامة، هذا إلى جانب تأثير الوضع الأمني على المناخ الاستثماري بشكل

عام من خلال بث عوامل عدم الثقة وزعزعة مقومات الاستقرار، مما أنعكس سلباً على الاستثمار المحلي وكذلك الأجنبي. وقد تزامن ذلك مع ضرورة الاستجابة للمطالب الشعبية من خلال زيادة النفقات الاجتماعية وفي نفس الوقت تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز النفقات الرأسمالية، مما شكّل تحديات كبيرة كان لزاماً على الحكومات في عدد من الدول العربية مواجهتها والتصدي لها، خصوصاً في الدول العربية التي لها حيز مالي محدود.

وعلى ضوء هذه التطورات، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت 4.1 في المائة في عام 2013 ليصل إلى حوالي 1,013.6 مليار دولار، على ضوء انخفاض حصيللة الإيرادات البترولية بحوالي 8.5 في المائة لتصل لنحو 724.4 مليار دولار مقابل نمو الإيرادات الضريبية بحوالي 5 في المائة لتصل لحوالي 173.3 مليار دولار. ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي الإنفاق العام بحوالي 2.5 في المائة ليصل لنحو 914.3 مليار دولار خلال العام المذكور، وذلك بسبب ارتفاع الإنفاق الجاري بحوالي 1.5 في المائة ليصل لحوالي 703.6 مليار دولار، وكذلك زيادة الإنفاق الرأسمالي بحوالي 5.0 في المائة ليصل إلى حوالي 208.6 مليار دولار.

وكمحصلة لذلك، تراجع فائض الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية بحوالي 66 مليار دولار ليلعب حوالي 99.3 مليار دولار في عام 2013 (حوالي 3.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ويُعزى ذلك بصورة رئيسية إلى انخفاض فائض الموازنات العامة لمجموعة الدول العربية النفطية، وارتفع العجز في الموازنة المُجمّعة لمجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة.

بالنسبة لتطورات الدين العام، فقد ارتفع إجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية المُقترضة المتوفرة بيانات بشأنها بحوالي 14.2 في المائة في عام 2013 ليصل إلى حوالي 590.6 مليار دولار، مقارنة بحوالي 516.8 مليار دولار في عام 2012. وبذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 52.2 في المائة عام 2013 مقابل 48 في المائة عام 2012. وفيما يتعلق بالرصيد القائم للدين العام الداخلي، فقد نما بحوالي 15.3 في المائة ليصل إلى حوالي 387 مليار دولار، بينما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بحوالي 12.4 في المائة ليصل إلى حوالي 203.5 مليار دولار عام.

التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية في الدول العربية خلال عام 2013. وظهر واضحاً خلال العام تزايد اعتماد صانعي السياسات على أدوات السياسة النقدية لحفز وتشجيع النمو الاقتصادي وبخاصة في أعقاب اتجاه عدد من دول المنطقة إلى البدء في سحب جرعات التنشيط المالي التي تبنتها في أعقاب الأزمة المالية العالمية بهدف تحقيق مستويات أفضل من الانضباط المالي. كذلك واصلت السياسات النقدية في بعض الدول العربية استهدافها تحقيق الاستقرار المالي واستقرار نظم الصرف وتشجيع وزيادة معدلات نمو الائتمان الممنوح لبعض القطاعات، ولاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل العقاري.

وفيما يتعلق باتجاهات السيولة المحلية فقد واصلت البنوك المركزية بالدول العربية المُصدرة للنفط استخدامها لعدد من الأدوات النقدية لامتناس فائض السيولة الناتج عن ارتفاع المتحصلات النفطية بهدف ضبط معدلات التوسع النقدي والحفاظ على استقرار سياسة سعر الصرف مع حرص بعضها على تطوير أدوات لإدارة السيولة بما ينسجم مع التطورات في الأسواق المالية، وخاصة فيما يتعلق بتطوير أدوات نقدية جديدة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية وذلك بما يعكس تنامي أنشطة الصيرفة الإسلامية في تلك الدول. في المقابل، تباين موقف السيولة في الدول العربية المستوردة للنفط، ففي حين تحسن موقف السيولة في عدد من هذه الدول بفعل الدعم الخارجي المُقدم من بعض الدول العربية والمؤسسات الدولية، استمرت معاناة دول عربية أخرى مستوردة للنفط من نقص السيولة بما استلزم استمرار تدخل البنوك المركزية بهذه الدول بشكل دوري لتعزيز السيولة.

أما من حيث العوامل المؤثرة على السيولة المحلية، فلا يزال صافي الموجودات الأجنبية يتصدر تلك العوامل من حيث مساهمته في إحداث تغيير في مستويات السيولة المحلية في عدد من الدول العربية وبخاصة في الدول العربية المُصدرة للنفط، وإن تراجعت مساهمته بشكل واضح خلال عام 2013 مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2012 نتيجة للانخفاض المسجل في أسعار النفط خلال العام. في حين لا زالت الزيادة المسجلة في السيولة المحلية في بعض الدول العربية الأخرى مدفوعةً بالتوسع في صافي الائتمان المحلي الموجه للقطاع الحكومي لتوفير الموارد المالية اللازمة لسداد العجز في الموازنات الحكومية وتنفيذ عدد من المشروعات العامة.

أما على صعيد القطاع المصرفي، فقد استمر الإداء الإجمالي لهذا القطاع إيجابياً. فقد شهدت التسهيلات الائتمانية المُقدمة للقطاع الخاص، وكذلك الودائع الإجمالية نمواً بنسب تفوق النسب المحققة في العام الماضي. كذلك تحسنت مؤشرات الربحية لأغلب المصارف العربية لهذا العام. وفيما يتعلق بأهم التطورات التشريعية والتنظيمية، واصلت السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2013، جهودها ومتابعتها لتطوير القواعد التشريعية والتنظيمية الرقابية، واتخاذ إجراءات لتطبيق معايير بازل الجديدة بما يعزز من سلامة وكفاءة القطاعات المصرفية.

وفيما يتعلق بتطورات أسواق المال العربية، شهد عام 2013 تحسناً كبيراً في القيمة السوقية الإجمالية لمجموع البورصات العربية. فقد ارتفعت هذه القيمة بنحو 24.2 في المائة خلال هذا العام لتبلغ نحو 1138 مليار دولار في نهاية 2013، ولتكسب هذه البورصات ما مقداره نحو 222 مليار دولار من قيمتها السوقية. وقد رافق هذا التحسن، تحسناً في نشاط سوق الإصدارات الأولية، من حيث عدد وقيمة هذه الإصدارات. كما حقق الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية تدفقاً موجباً للمرة الأولى منذ ست سنوات. هذا وقد عملت السلطات الرقابية والإشرافية العربية خلال عام 2013 على مواكبة كافة المستجدات والتطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية وسعت من خلال تعديل القوانين والأنظمة والتعليمات على الارتقاء بأداء الأسواق المالية العربية وتعزيز البيئة الاستثمارية العربية. كما امتاز عام 2013 بترقية بعض الأسواق المالية العربية إلى مرتبة الأسواق الناشئة، في خطوة تعكس تطور هذه الأسواق، بما يتماشى مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية.

التجارة الخارجية (الإجمالية والبيئية)

شهد عام 2013 تأثر مستويات التجارة الخارجية العربية كمجموعة بانخفاض كميات الانتاج النفطي في بعض الدول العربية، وبالتراجع النسبي المسجل في الأسعار العالمية للنفط خلال العام، بالإضافة إلى تأثير استمرار تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على صادرات العربية ذات الاقتصادات المتنوعة. وكمحصلة لما سبق سجلت قيمة الصادرات العربية الإجمالية تراجعاً طفيفاً بنسبة بلغت 0.2 في المائة خلال العام لتصل إلى 1319.2 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,322 مليار دولار في عام 2012. كما انخفض معدل نمو الواردات العربية الإجمالية خلال عام 2013 إلى نحو 5.8 في المائة، حيث ارتفعت الواردات العربية إلى حوالي 874.1 مليار دولار خلال عام 2013. وقد جاء التراجع في معدل نمو الواردات العربية الإجمالية نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية والبدء في تشديد السياسة المالية في بعض تلك الدول، وذلك بالإضافة إلى تأثير التراجع النسبي في أسعار النفط العالمية خلال عام 2013.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2013، فقد اظهرت البيانات تراجع الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بينما ارتفعت صادرات الدول العربية المتجهة إلى آسيا. في المقابل ارتفعت قيمة الواردات العربية من معظم الشركاء التجاريين. وفيما يخص الهيكل السلعي للصادرات العربية فقد تراجعت حصة مجموعة الوقود والمعادن بينما ارتفعت حصة كل من مجموعتي المصنوعات، والسلع الزراعية. أما الهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد شهد تراجع نصيب المصنوعات، المكون الأكبر في الواردات السلعية العربية، من إجمالي الواردات العربية بقدر طفيف. وذلك نتيجة لتراجع حصة كل من المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل بينما ارتفعت حصة المصنوعات الأساسية. كذلك ارتفعت حصة كل من مجموعتي السلع الزراعية والوقود والمعادن خلال عام 2013.

وفيما يخص التجارة العربية البيئية فقد استمر تأثر أداء التجارة العربية البيئية للعام الثالث على التوالي بتداعيات التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية والتي أدت إلى استمرار تأثر الأنشطة الانتاجية في هذه الدول ومن ثم أثرت سلباً على مستويات التجارة البيئية. كذلك تأثرت مستويات التجارة البيئية النفطية بانخفاض كميات الانتاج في بعض الدول العربية المصدرة للنفط وانخفاض مستويات الأسعار العالمية للنفط. وعلى ضوء ما سبق، فقد بلغ معدل نمو قيمة التجارة البيئية العربية في عام 2013 نحو 4.2 في المائة لتبلغ نحو 113.6 مليار دولار، مقابل معدل نمو تم تسجيله خلال عام 2012 بلغ حوالي 8.1 في المائة، وحوالي 10.7 في المائة خلال عام 2011. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل نمو كل من الصادرات البيئية والواردات البيئية ليصل إلى حوالي 2.3 بالمائة و6.3 بالمائة في كل منهما خلال عام 2013 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالي 7.1 في المائة و9.1 في المائة مسجلة خلال عام 2012 في كل منهما على الترتيب. أما فيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة البيئية، فقد بلغت قيمة التجارة البيئية للنفط الخام حوالي 9.5 مليار دولار خلال عام 2013، مشكلة حصة بلغت حوالي 8.4 في المائة من متوسط قيمة التجارة العربية البيئية. وفي جانب مكونات التجارة البيئية غير النفطية، فقد استحوذت مجموعة السلع المصنعة على النصيب الأكبر، يلي ذلك مجموعة السلع الزراعية.

وفيما يتعلق بالتطورات على صعيد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2013، فقد شهد العام دفعة قوية على صعيد الانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية العالقة حيث نصت توصيات قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية والتي عُقدت خلال العام على ضرورة الانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام 2013، والمتمثلة أساساً في استكمال باقي قواعد المنشأ العربية التفصيلية لما لها من أهمية في جذب الاستثمارات وتعزيز القيمة المضافة لصناعات الدول الأعضاء.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2013 بتراجع الاسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الطلب الخارجي الناجم عن استمرار ضعف الاداء في منطقة اليورو، الشريك التجاري الابرز لعدد من دول المنطقة. كما تأثرت تلك الموازين سلباً بتراجع مستويات الانتاج من النفط في عدد من الدول العربية المصدرة الرئيسية له. وكان لتواصل تأثر دول التحولات السياسية بالظروف غير المواتية التي تمر بها وتأثيرها على الدول العربية المحيطة، الاثر الاكبر في استمرار تراجع المصادر الرئيسية للإيرادات في موازين تلك الدول وخاصة السياحة والاستثمار الاجنبي المباشر، الامر الذي ادى الى تعرض الاحتياطات الخارجية لتلك الدول الى ضغوط شديدة خلال العام. وقد خفف من حدة هذه الضغوط حصول عدد من هذه الدول على تسهيلات لتعزيز السيولة من بعض المؤسسات الدولية لدعم مستويات السيولة والائتمان بها، وحصول بعض الدول العربية على مساعدات من دول عربية أخرى تم إيداع بعضها كودائع لدى البنوك المركزية بما خفف من حدة الضغوط على مستوى الاحتياطات الخارجية لتلك البلدان. هذا، وقد نتج عن هذه التطورات المذكورة ان أسفرت تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي عن تراجع الفائض الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية ليصل الى مستوى 108.1 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى 179 مليار دولار خلال عام 2012.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة بنسبة 12.4 في المائة في عام 2013 ليلبغ حوالي 203.5 مليار دولار، وهو أعلى مستوى وصله هذه المديونية. ويُعزى ارتفاع المديونية الخارجية العربية إلى لجوء العديد من الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المرتفع. أما خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة، فقد ارتفعت بنسبة 5 في المائة في عام 2013 لتبلغ حوالي 15.2 مليار دولار. وفيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 20.9 في المائة في عام 2012 إلى 22.3 في المائة في عام 2013 جراء الارتفاع الكبير في المديونية الخارجية. ومن جانب آخر، فقد ازدادت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة من 3.8 في المائة في عام 2012 إلى 5.9 في المائة عام 2013.

أما فيما يتعلق بتطورات أسعار صرف العملات العربية، فقد انعكست التطورات في أسعار الصرف العالمية على حركة أسعار صرف العملات العربية خلال العام وبخاصة على ضوء المكاسب التي حققتها اليورو مقابل الدولار نتيجة عدد من العوامل التي عززت من قيمة العملة الأوروبية الموحدة مقابل الدولار عام 2013 رغم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. فبالنسبة للعملات العربية المُثبت أسعار صرفها مقابل الدولار، فقد شهدت استقراراً نسبياً خلال عام 2013 مع تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار. في المقابل تراجع قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو بما يعكس الدعم الذي شهده اليورو في أسواق الصرف العالمية. أما فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف فقد شهدت تراجعاً مقابل كل من الدولار واليورو لعوامل ترتبط بأداء الاقتصادات الكلية وتطورات أسواق الصرف في هذه البلدان.

(فصل محور التقرير)

إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية

تبنت الدول العربية ومنذ أوائل القرن الماضي أشكالاً مختلفة من برامج الدعم السلعي (ومن أبرزها دعم الطاقة ممثلاً في دعم أسعار المنتجات النفطية والكهرباء والغاز الطبيعي)، تحقيقاً لعدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد استهدفت هذه البرامج توفير منتجات الطاقة لشرائح واسعة من المستهلكين بأسعار مقبولة وحماية محدودي الدخل وتقليل معدلات الفقر وتخفيف التفاوت في توزيع الدخل وتقليل الضغوط التضخمية، ودعم قطاعات الصناعة المحلية، وذلك إضافة إلى دورها كأداة لتوزيع الثروة في الدول العربية المُصدرة للنفط. ورغم الأهداف المعلنة لبرامج دعم الطاقة في الدول العربية، إلا أن الواقع العملي لتلك التجارب قد أكد تواضع فعاليتها، وبخاصة فيما يتعلق بحماية الفئات غير القادرة نظراً لأن تلك البرامج كانت بالأساس برامج دعم معممة Universal Subsidies تفتقر إلى الاستهداف الدقيق للفئات محدودة الدخل. كذلك، نتج عن هذه البرامج العديد من التشوهات الاقتصادية التي أثرت سلباً على مستويات الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية في الدول العربية، بل وأصبحت تمثل عبئاً كبيراً على الموازنات العامة لتلك الدول في السنوات الأخيرة. وعلى ضوء ما سبق فقد أولت الدول العربية، كغيرها من الدول الأخرى، اهتماماً كبيراً بسياسات إصلاح الدعم بشكل عام ودعم الطاقة بشكل خاص، والذي بات يستحوذ على الجزء الأكبر من مخصصات برامج الدعم في عدة دول عربية.

وتبدو الحاجة ملحة في الوقت الراهن لإصلاح نظم دعم الطاقة في الدول العربية، على ضوء ارتفاع كلفة برامج دعم الطاقة في المنطقة بشكل كبير مقارنة بالمستويات المُسجلة عالمياً. ورغم أهمية موضوع إصلاح برامج دعم الطاقة وحاجة العديد من الدول العربية للمضي قدماً في تنفيذ هذه الإصلاحات أكثر من أي وقت مضى، إلا أن هذا الأمر لا يزال تكتفه العديد من التحديات والصعوبات وخاصة في المرحلة الراهنة. ولكن وعلى الرغم من صعوبة التحديات، يبقى إصلاح دعم الطاقة ضرورة اقتصادية مُلحة لاستعادة التوازنات الداخلية والخارجية والقضاء على التشوهات السعرية وتحسين طريقة توزيع الموارد الاقتصادية بما يمهّد الطريق ويوفر الموارد اللازمة لتعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل المنتج في الدول العربية.

وعلى ضوء ما سبق، يستهدف فصل المحور لهذا العام إلقاء الضوء على الوضع الراهن لدعم الطاقة في الدول العربية، ويوضح مبررات إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية والمنافع المتوخاة من برامج الإصلاح. ويتطرق الفصل إلى الدروس المستفادة من التجارب الدولية لإصلاح دعم الطاقة، وبخاصة فيما يتعلق بأبرز التحديات التي يمكن أن تواجه الدول العربية في سعيها لإصلاح نظم دعم الطاقة، والمقومات اللازم توافرها لتعزيز فرص نجاح سياسات الإصلاح والآليات المختلفة المتبناة لتحقيق هذا الهدف. كذلك يتطرق الفصل إلى بعض التجارب العربية في إصلاح دعم الطاقة من خلال عرض تجارب دول عربية مختلفة من حيث الهيكل الاقتصادي، وماهية السياسات والبرامج المتبعة في كل منها لإصلاح دعم الطاقة.

ففيما يتعلق بالوضع الراهن لدعم الطاقة في الدول العربية أشار الفصل إلى ان إجمالي دعم الطاقة قد قُدر في الدول العربية بنحو 287 مليار دولار في عام 2011 تشكل نحو 15 في المائة من إجمالي دعم الطاقة على المستوى العالمي. ويمثل دعم الطاقة في الدول العربية نحو 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ونحو 32 في المائة من الإيرادات الحكومية. وتشير التقديرات الدولية إلى أن الدول العربية تعتبر من أكبر الدول الداعمة للطاقة على المستوى العالمي. فالمنطقة العربية يتواجد بها ستة من أكبر عشرة بلدان داعمة للطاقة على مستوى العالم. ويبلغ دعم الطاقة قبل الضرائب مستويات مرتفعة في الدول العربية قُدرت بنحو 177 مليار دولار عام 2011، فيما تبلغ تقديرات الدعم الضريبي نحو 109 مليار دولار لتقديرات الدعم الضريبي، وهو ما يفوق المستويات المسجلة في العديد من الأقاليم الجغرافية الأخرى (102 مليار دولار في الدول النامية والصاعدة الآسيوية و72 مليار دولار في دول أوروبا الوسطى والشرقية وكومنولث الدول المستقلة، ونحو 20 مليار دولار في أفريقيا جنوب الصحراء، و13.6 مليار دولار في الدول المتقدمة). ويمثل دعم الطاقة قبل الضرائب النسبة الأهم من مجمل دعم الطاقة في الدول العربية، حيث يشكل نحو ثلثي دعم الطاقة الإجمالي مقابل الثلث للدعم الضريبي. ويشكل دعم الطاقة قبل الضرائب في الوطن العربي نحو 40 في المائة من إجمالي دعم الطاقة قبل الضرائب على المستوى العالمي،

وقد تطرق الفصل إلى مبررات إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، مشيراً إلى أن الدول العربية قد قامت خلال الفترة (2008-2013) بزيادة مخصصات موازنات برامج دعم الطاقة بشكل متصاعد لتلبية المطالب الاجتماعية المتنامية في ضوء التحولات السياسية التي شهدتها بعض هذه الدول، ولمواجهة الارتفاعات الكبيرة التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والتي قفزت بمعدلات تقارب 40 في المائة خلال بعض السنوات المتضمنة في تلك الفترة. وقد فاقم هذا الأمر من كلفة هذه البرامج سواءً بالنسبة للدول العربية المُصدرة للنفط والتي يتوفر لديها الحيز المالي الذي يسمح بزيادة الانفاق على هذه البرامج، أو بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط والتي اضطر الكثير منها لتحمل عجوزات مالية ضخمة للاستمرار في تمويل هذه البرامج. وبالتالي فقد أصبحت برامج دعم الطاقة بمثابة عبء على اقتصادات هذه الدول يهدد استمرارية أوضاع المالية العامة، ويؤدي للمزيد من الاختلالات الداخلية والخارجية ويقف حائلاً دون زيادة مستويات كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية وتقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل على ضوء استفادة الأغنياء بشكل أكبر من هذه البرامج على حساب الفقراء.

وفيما يتعلق **بالمناخ الاقتصادية المرجوة من إصلاح دعم الطاقة** فقد أشار الفصل إلى أنه من المتوقع أن يساهم إصلاح دعم الطاقة في تحقيق عدد من المنافع الاقتصادية من بينها إزالة التشوهات السعرية، ومن ثم ضمان التوزيع الأكثر كفاءة للموارد الاقتصادية وهو ما سوف يحفز عمليات الاستثمار في توفير مصادر الطاقة البديلة وتوجيه الاستثمارات للأنشطة الإنتاجية كثيفة العمالة وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل. من جانب آخر يخفف إصلاح دعم الطاقة من حدة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية حيث سيعمل على ضبط أوضاع الموازنات العامة، وخفض العجزات في موازين مدفوعات الدول العربية. كذلك سينتج عن إصلاح دعم الطاقة آثار إيجابية مواتية على صعيد تقليل معدلات الفقر وتحسين طريقة توزيع الدخل في الدول العربية.

من جانب آخر، أشار الفصل إلى **تحديات إصلاح دعم الطاقة** من واقع التجارب الدولية، والتي يتمثل أهمها في تزايد الضغوط التضخمية الناتجة عن رفع أسعار الطاقة واندلاع الاحتجاجات الشعبية التي قد تثني الحكومات عن المضي قدماً في تنفيذ برامج الإصلاح. كذلك، عادة ما تواجه برامج الإصلاح بمعارضة قوية من ذوي المصالح والمستفيدين من برامج الدعم في صورتها الحالية، وبخاصة فيما يتعلق بالقطاعات كثيفة استهلاك الطاقة حيث يؤدي إصلاح دعم الطاقة إلى رفع قيمة مدخلات الإنتاج لهذه الصناعات، وهو ما يؤثر على تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية في الأجل القصير. من جهة أخرى تواجه الدول التي تشهد قدراً من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي دون غيرها من الدول صعوبات كبيرة في تنفيذ برامج إصلاح نظم دعم الطاقة لصعوبة تقبل المواطنين للتبعات الاقتصادية الناتجة عن خفض مستويات دعم الطاقة على مستوياتهم المعيشية في تلك الأثناء. بالإضافة إلى ذلك هناك مشكلات فنية أخرى تتعلق بصعوبة تحديد واستهداف الفئات غير القادرة بالشكل الذي يحول دون تضرر تلك الفئات من برامج الدعم ومن ثم مخاطر ارتفاع مستويات الفقر جراء تنفيذ هذه البرامج في الأجل القصير.

ولمواجهة التحديات المشار إليها سلفاً تطرق الفصل إلى **المتطلبات الرئيسية لنجاح سياسات إصلاح دعم الطاقة**، ومن أهمها ضرورة أن يتم الإصلاح وفق استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الطاقة يتم صياغتها بمشاركة كافة الأطراف الفاعلة وبحيث تتضمن تحديداً دقيقاً لماهية الأهداف المطلوب تحقيقها في الأجلين المتوسط والطويل. إضافة لذلك يتعين أيضاً- تبني منهج تدريجي لتحرير أسعار منتجات الطاقة لضمان إتاحة الفرصة للقطاعات الاقتصادية لتعديل نمط استهلاكها من جهة، وتوفير الوقت الكافي للحكومات لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي من جهة أخرى، والتي تعد في حد ذاتها ضمانة رئيسية لنجاح هذه البرامج وتقبل قطاعات واسعة لها. فلا بد من أن يصاحب برامج إصلاح دعم الطاقة سعي جاد من الحكومات لتحديد الفئات الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار الطاقة، ويعقب ذلك قيام الحكومات بتبني عدد من البرامج الكفيلة بدعم هذه الفئات سواء من خلال الدعم النقدي المشروط أو غير المشروط أو من خلال تعزيز مستويات الانفاق الاجتماعي في المناطق الفقيرة والمهمشة وفق برامج دقيقة للاستهداف. كذلك من المهم أن يتم الشروع في تنفيذ الإصلاحات في وقت يتسم بوجود قدر مقبول من الاستقرار السياسي والاقتصادي للتقليل من مستويات المعارضة الشعبية لهذه الإصلاحات.

أما فيما يتعلق **بآليات إصلاح الدعم** فقد أشار الفصل إلى أن معظم هذه الآليات تعمل على تمرير التغيرات المسجلة في الأسعار العالمية للطاقة إلى الأسواق المحلية بشكل كلي أو جزئي، ويؤكد ذلك اتجاه الحكومات إلى إنشاء جهة مستقلة من شأنها ضمان تسعير منتجات الطاقة بما يتماشى مع آليات العرض والطلب وقيامها بتبني إجراءات موازية لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لتخفيف العبء على الفئات الفقيرة وضمان نجاح سياسات الإصلاح.

من جانب آخر قام الفصل بعرض تجارب بعض الدول العربية في إصلاح دعم الطاقة، حيث تطرق إلى تجارب بعض الدول العربية المختلفة من حيث الهيكل الاقتصادي وذلك بما يشمل تجارب بعض الدول العربية المستوردة للنفط مثل الأردن ومصر وموريتانيا، بالإضافة إلى تجارب بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل الإمارات واليمن بهدف إلقاء الضوء على الظروف التي استوجبت تبني سياسات الإصلاح والإجراءات التي تم تبنيها من هذه الدول. وقد أوضح الفصل تباين سياسات الإصلاح في هذه الدول وفقاً للإجراءات المتبعة، ومستويات نجاح هذه السياسات في تحقيق أهدافها. وأشار التقرير إلى أن عدد قليل من برامج إصلاح الطاقة في الدول العربية قد تم تنفيذه في إطار خطة شاملة لإصلاح قطاع الطاقة تقوم على زيادة مستويات كفاءة مصادر الطاقة التقليدية وتطوير مصادر للطاقة البديلة.

كذلك يلاحظ أن العديد من هذه البرامج قد صاحبها موجات من الاحتجاجات الشعبية التي أرغمت حكومات بعض الدول العربية على التوقف مرحلياً عن تنفيذ هذه الإصلاحات، إلا أن وتيرة جهود الإصلاح قد تسارعت وبشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وذلك بما يعكس الضغوط التي واجهت الموازنات العامة لتلك الدول نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وما نتج عنها من ارتفاع مخصصات دعم الطاقة بشكل ملحوظ وعدم قدرة حكومات هذه الدول على تعزيز الانفاق الداعم للنمو الاقتصادي. ورغم تبني العديد من الدول العربية التي اتجهت لإصلاح دعم الطاقة لتدابير تعويضية للتخفيف من أثر الإصلاحات على الفئات غير القادرة، إلا أن تلك الدول لا زالت بحاجة إلى تطوير أساليب دقيقة لاستهداف الفقراء وإلى توجيه المزيد من الوفر المتحقق نتيجة الإصلاحات لزيادة مستويات كفاءة شبكات الامان الاجتماعي للحيلولة دون ارتفاع مستويات الفقر.

ومما لا شك فيه أن اصلاح دعم الطاقة لابد وأن يستمر على رأس الأولويات على صعيد سياسات الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الشامل في الدول العربية في المرحلة المقبلة، حيث أن استمرار نظم الدعم بصورتها الحالية لا يمكن أن يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية أو الوصول إلى الاستدامة المالية والنمو الشامل. وعلى ضوء ما سبق خلص الفصل إلى ضرورة تبني الدول العربية لمجموعة من السياسات والإجراءات لإصلاح برامج دعم الطاقة وذلك بما يشمل:

- صياغة استراتيجيات شاملة لإصلاح قطاع الطاقة بما يشمل تحسين مستويات كفاءة إمدادات الطاقة وترشيد نظم الدعم الحالية لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. على أن يتم تنفيذ تلك الاستراتيجيات من خلال خطط زمنية تتضمن أهداف مرحلية واضحة ودقيقة يتم إعدادها بمشاركة كافة الأطراف المعنية في القطاع وبما يراعي التدرج في مراحل التنفيذ والبدء بتحرير أسعار منتجات الطاقة التي لا تمس شرائح واسعة من المواطنين وعلى أن يسبق تنفيذ هذه الخطط حملات للتواصل المجتمعي تستهدف إقناع المواطنين بأهمية دور تلك الإجراءات في زيادة مستويات الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. ومن المهم أن تركز الرؤى الشاملة لإصلاح قطاع الطاقة على:

1. تأسيس آلية دائمة لضمان تسعير منتجات الطاقة وفقاً لآليات العرض والطلب بما يحول دون ارتفاع مخصصات دعم الطاقة مجدداً ويؤدي لفشل سياسات إصلاح الدعم.

2. تحسين مستويات كفاءة شركات القطاع العام المنتجة للطاقة عبر آليات خفض مستوى التكاليف وتطوير القدرات الانتاجية وزيادة مستويات الكفاءة الانتاجية.

3. تعزيز القدرات الوطنية في مجالات الطاقة البديلة والمتجددة من خلال زيادة مستويات الاعتماد على مصادر مكملة كالطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

4. جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة سواءً فيما يتعلق بقطاع الطاقة التقليدية أو الطاقة المتجددة الأمر الذي يساعد على التطوير المستمر لمستويات التكنولوجيا المستخدمة وتحسين كفاءة الانتاج ورفع قدرات العمالة الوطنية وزيادة فرص تلبية احتياجات الأسواق المحلية ودعم الطاقات التصديرية.

5. تحسين مستويات كفاءة استخدام الطاقة في الدول العربية عبر عدد من الآليات ولا سيما فيما يتعلق بتطبيق دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية⁴، وتعزيز جهود الدول العربية في مجال الربط الكهربائي.

- تطوير آليات دقيقة لاستهداف الأسر الفقيرة في الدول العربية بما يسمح بالرصد الدقيق والدوري لأعداد المستحقين للدعم وذلك من خلال مراجعة منظومة المعلومات المتوافرة حالياً بشأن المستحقين للضمان الاجتماعي، ودراسة تضمين فئات أخرى قد تتضرر جراء تحرير أسعار منتجات الطاقة مثل عمال النقل. بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج المسوحات الوطنية للفقير والتي تهتم بتحديد المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية الأكثر فقراً بما يسهل عملية استهداف هذه الفئات.

- تعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي في استهداف الفقراء من خلال تقييم البرامج الحالية ومدى جدوى كل منها ومن ثم الإبقاء على البرامج الناجحة ودعمها مالياً مع التركيز بشكل أساسي على برامج الدعم التي تساعد على تمكين الفقراء وتحسين فرص نفاذهم لخدمات التعليم والصحة والإسكان وسوق العمل وخاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة.

العون الإنمائي العربي

تعتبر المساعدات الإنمائية العربية شكلاً مهماً من أشكال التعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية والدول النامية. وتقدم الدول العربية مساعداتها الإنمائية عبر قنوات متعددة أهمها المساعدات الرسمية الثنائية والتمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق⁵، إضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الخيرية والجهات غير الحكومية لدعم مشاريع مكافحة الفقر، وبرامج الصحة والتعليم والإغاثة.

(4) للمزيد في هذا الصدد، يمكن الرجوع للفصل الثاني عشر من التقرير والذي يتطرق لموضوع التعاون العربي في مجال كفاءة استخدام الطاقة.
(5) تتمثل المؤسسات أعضاء مجموعة التنسيق في: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

وتتميز المساعدات الإنمائية العربية بصفة عامة بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد وارتفاع عنصر المنحة، بالإضافة إلى المنح والهبات غير المشروطة، مما يتيح للدول المستفيدة إمكانية كبيرة لاستغلالها وإدارتها بمرونة كافية تستجيب لأولوياتها واحتياجاتها العاجلة، حيث أنه من سمات المساعدات الإنمائية العربية احترام استقلالية الدول في تحديد أهدافها، وترتيب أولوياتها الإنمائية، واختيار مشاريعها. كذلك استقلاليتها في مجالات التقييم واتخاذ القرار، والالتزام بقواعد الشفافية التامة في مختلف مراحل تنفيذ المشروع. وقد حرصت المؤسسات التمويلية العربية والإقليمية على اعتماد تطبيق قواعد مشتركة في عمليات التعاقد والسداد والمتابعة، وعلى سرعة التجاوب وتلبية احتياجات وأولويات العمل، والتنسيق بين عملياتها، والتشاور الدائم مع الدول من أجل التأكد من تحقيق المشاريع الممولة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة.

وقد شهد العون الإنمائي المُقدم من الدول العربية المانحة ارتفاعاً كبيراً خلال عام 2013 ليصل إلى نحو 13.7 مليار دولار عام 2013، بمعدل نمو بلغ حوالي 337.6 في المائة مقارنة بعام 2012. وشكلت المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المصدر الأساسي لتلك المساعدات. وبذلك بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة (1970 – 2013) حوالي 172.1 مليار دولار، منها حوالي 165.1 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 95.9 في المائة من دول مجلس التعاون الخليجي.

أما فيما يخص بالعون المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق، فقد بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق، في عام 2013 حوالي 12.3 مليار دولار، وذلك بزيادة بلغت نسبتها حوالي 46.5 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات خلال عام 2013 حوالي 59.4 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 11.1 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 9.0 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 7.1 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 5.6 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 5.2 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا حوالي 1.5 في المائة، وصندوق أبو ظبي للتنمية حوالي 1.1 في المائة.

وعلى المستوى القطاعي، بلغ نصيب قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حوالي 35.5 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية خلال عام 2013، يليه القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 26.6 في المائة، ثم قطاع النقل والاتصالات حوالي 17.9 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 10.1 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 7.5 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 2.4 في المائة.

وقد بلغ المجموع التراكمي لإجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق حتى نهاية عام 2013 حوالي 130.5 مليار دولار. ساهمت به مؤسسات المجموعة لتمويل حوالي 7020 مشروعاً تنموياً موزعاً عبر 130 دولة. وتنوعت هذه المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

(فصل التعاون الاقتصادي العربي المشترك)

التعاون العربي في مجال تحسين كفاءة الطاقة

تعد مصادر الطاقة بمختلف أشكالها من الدعائم الأساسية لتحقيق برامج التنمية المستدامة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ذلك أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إدارة ذات كفاءة لمصادر الطاقة واستخدام تقنيات حديثة نظيفة بيئياً ومقبولة اقتصادياً واجتماعياً لاستثمار هذه المصادر. من هنا تبرز أهمية العمل على ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها والحد من هدرها من خلال الاستهلاك الرشيد لها في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. ومن شأن تخفيض كمية الطاقة اللازمة لوحدة النشاط الاقتصادي مع المحافظة على المستوى الفني لخدمات الطاقة، أن يؤدي إلى زيادة المردود الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتخفيض الآثار البيئية السلبية.

ولقد أصبح خيار ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها هو الخيار الأهم في المدى المنظور، إذ ينظر إليه كبديل عن إنتاج كميات إضافية من الطاقة، لكونه أقل كلفة مقارنة بإقامة إنتاج كميات إضافية من الطاقة. ولقد شهد قطاع الطاقة في المنطقة العربية خلال الفترة الماضية تحديات كبيرة، وبرز الاهتمام برفع كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها ليصبح ضرورة ملحة في ظل النمو السكاني ومواجهة الطلب المتزايد والنمو المضطرد لاستهلاك الطاقة بما يفوق بشكل كبير المعدلات العالمية. ومن ثم فقد أصبح أمن التزود بالطاقة الهاجس الأساسي للدول العربية وخاصة تلك المستوردة للطاقة.

وعلى ضوء ما سبق يهتم الفصل الثاني عشر من التقرير بتناول جهود العمل العربي المشترك في مجال تحسين كفاءة الطاقة في الدول العربية، حيث يتطرق الفصل إلى مصادر الطاقة في الدول العربية (تقليدية ومتجددة)، كما يتناول المردود الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لكفاءة الطاقة، بالإضافة إلى الوقوف على واقع كفاءة الطاقة في المنطقة العربية وسياسات وخطط كفاءة الطاقة ومؤشرات الأداء ومن ثم يلقي الضوء على جهود العمل العربي المشترك في مجال كفاءة الطاقة.

وتتنوع مصادر الطاقة في المنطقة العربية، فمن بعد الاكتشافات في مجال النفط والغاز وتربع المنطقة العربية على عرش الدول المصدرة للوقود الأحفوري، بدأ الاهتمام بإيجاد مصادر أخرى بديلة للطاقة عوضاً عن المصادر التقليدية التي تؤول إلى النضوب. وقد أظهرت المسوحات الجغرافية والمناخية غنى المنطقة العربية بمصادر الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية حيث تقع أغلب الدول العربية في مجال الحزام الشمسي ذي مستويات الإشعاع الشمسية الأعلى على مستوى العالم، بالإضافة إلى وجود العديد من المناطق الزاخرة بسرعات رياح مناسبة للاستثمار في العديد من الدول العربية لتوليد الطاقة.

ولقد تطورت سوق الطاقة المتجددة في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، وتم الكشف عن مشاريع الطاقة المتجددة في عدد من البلدان العربية. وفي مقدمة المصادر المتجددة المستخدمة في الدول العربية الطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح إضافة إلى الطاقة الشمسية، حيث استحوذت المنطقة العربية على 30 بالمائة من إجمالي القدرة المركزة للأشعة الشمسية المركبة في العالم في عام 2011. ورغم القدرات الهائلة لتوليد الطاقة المتجددة في الدول العربية لا يزال حصتها من مزيج الطاقة العربي محدودة في العديد من الدول العربية، وذلك باستثناء كل من السودان والمغرب واللتان ترتفع فيهما حصة الطاقة المتجددة من هيكل إمدادات الطاقة إلى نحو 58.4 في المائة و33.1 في المائة على التوالي. حيث يقوم السودان بتوليد غالبية احتياجاته من الكهرباء من الطاقة المائية مع عدم وجود مصادر أخرى مسجلة للطاقة المتجددة، فيما تهيمن الطاقة المائية على مصادر توليد الطاقة في المغرب.

ويتوفر لدى 20 دولة عربية حالياً سياسات ذات أهداف ملائمة للطاقة المتجددة، فيما بلغ مجموع الاستثمارات الجديدة في مجال الطاقة المتجددة في عام 2012 حوالي 1.9 مليار دولار في المنطقة العربية. وقد طورت كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية والجمهورية التونسية آليات للسياسات العامة من أجل تحريك عملية التصنيع والابتكار محلياً في مجال الطاقة المتجددة.

كذلك يعمل عدد من الدول العربية على تشجيع استخدام كفاءة الطاقة سواء بإصدار القوانين المحفزة لذلك أو تقديم منح أو دعم مالي أو امتيازات ضريبية للمشروعات العاملة في هذا المجال. كما قامت الدول العربية بسن القوانين والتشريعات والقرارات المنظمة في مجال ترشيد وكفاءة الطاقة. ويوجد لدى أغلب الدول العربية وزارات معينة بموضوع كفاءة الطاقة، ولدى بعضها هيئات ووكالات ومراكز معينة ومتخصصة بكفاءة الطاقة تعمل على وضع وتنفيذ القوانين والتشريعات الموضوعية في مجال ترشيد وكفاءة الطاقة وإجراء دراسات تحسين الكفاءة، وتقوم بإدارة وتنفيذ مشروعات كفاءة الطاقة في جميع القطاعات. من جانب آخر يتوفر لدى ثمان عشرة دولة مؤسسات تعليمية لديها مواد تخصصية في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وخبراء ومكاتب للدراسات معنية بكفاءة الطاقة. وعلى اعتبار أن تقنيات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة تتطور بسرعة هائلة، فقد شهدت مشاريع البحث العلمي في هذا المجال تطوراً ملحوظاً في عدد من الدول العربية في الوقت الذي شهد فيه قطاع بحوث ومشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة تطوراً متميزاً في عدد من الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

وتشير المؤشرات إلى أن الدول العربية يمكن تقسيمها وفقاً لمستويات كفاءة الطاقة إلى ثلاث مجموعات رئيسية. تشمل المجموعة الأولى الدول العربية التي تتسم بارتفاع مستويات كفاءة الطاقة حيث يتوفر لديها أطر شاملة وفعالة لكفاءة الطاقة ولديها خطط وطنية واضحة للتنفيذ تتسم بالتحسين المستمر من خلال المراقبة الدورية في إطار كيان مؤسسي يناط به مهمة ضمان كفاءة الطاقة ويعمل على توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيق هذا الهدف وتسعير منتجات الطاقة وفقاً لآليات السوق. ويأتي على رأس دول هذه المجموعة كل من تونس والمغرب. في المقابل تتمثل المجموعة الثانية في الدول العربية ذات المستويات المتوسطة في كفاءة الطاقة حيث يتوفر لدى هذه الدول أطر متماثلة لكفاءة الطاقة، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة على صعيد التنفيذ والامتثال لهذه الخطط، كذلك تعوق أسعار الطاقة المدعمة

من جهود هذه الدول لتعزيز مستويات كفاءة الطاقة. وتتمثل دول المجموعة الثالثة في الدول العربية التي تتسم بانخفاض مستويات كفاءة الطاقة نظراً لضعف القدرة المؤسساتية لتلك الدول وارتفاع مستويات هدر الطاقة، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات توليد الكهرباء. وتحتاج هذه الدول إلى التركيز على أولويات تخطيط الطاقة وحشد الجهود لإدخال إجراءات كفاءة الطاقة حيز التنفيذ.

وفيما يتعلق بجهود العمل العربي المشترك في مجال كفاءة الطاقة فقد أصدرت جامعة الدول العربية من خلال المجلس الوزاري العربي للكهرباء "الإطار الاسترشادي في مجال تحسين كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية لدى المستخدم النهائي"⁽⁶⁾ وذلك استرشاداً بالتوجه الأوروبي الخاص بكفاءة وخدمات الطاقة للمستهلك النهائي بغرض تعزيز وتحسين كفاءة استخدام الطاقة الكهربائية لدى المستخدم النهائي في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية من خلال توفير الآليات والحوافز والأطر المؤسساتية والمالية والقانونية اللازمة لإزالة الحواجز القائمة في السوق والتي تعيق تطبيق كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة وتهيئة الظروف الملائمة لتطوير وتعزيز الإجراءات لتحقيق ذلك.

هذا، وقد تم اعتماد الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي من قبل المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء عام 2010، ليكون المظلة الإقليمية التي تؤسس لتخطيط ممنهج في مجال كفاءة الطاقة على المستوى الإقليمي، حيث طالب جميع الدول العربية التي تتبنى الإطار بوضع خطط وطنية لكفاءة الطاقة وفق هذا النموذج. ويتمثل الهدف الأساسي لهذا الإطار الاسترشادي في "تحقيق وفورات شاملة في الطاقة من خلال إجراءات تحسين كفاءة الطاقة في الدول العربية بحلول عام 2020"، وبحيث تقوم كل دولة بوضع برنامج وطني لكفاءة الطاقة (NEEAP) National Energy Efficiency Action Plans لمدة ثلاث سنوات من تاريخ تبني الإطار الاسترشادي مع وضع هدف استرشادي مرحلي، يراجع سنوياً للتأكد من تحقيقه ثم يوضع برنامج جديد قبل انتهاء البرنامج المرحلي السابق.

وفي هذا السياق، أكد الإطار الاسترشادي على أن للقطاع الحكومي ولمؤسسات توزيع الطاقة الكهربائية دوراً ريادياً في دعم تطبيق الخطط الوطنية إما من خلال التمويل أو تقديم خدمات تساعد في تطبيق إجراءات كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة. كذلك تضمن الإطار الاسترشادي "إعادة نظر الدول الأعضاء في هيكله تعرفه الطاقة الكهربائية بما يشجع على تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية". وقد تجاوز عدد الدول العربية التي اعتمدت الإطار الاسترشادي كموجه رئيسي في مجال التخطيط لكفاءة الطاقة على المستوى الوطني اثنتي عشرة دولة، قامت ست دول منها بوضع خطط وطنية لكفاءة الطاقة بداية من عام 2011، فيما تعمل باقي الدول العربية على صياغة خططها الوطنية لضمان كفاءة الطاقة واعتمادها لتصبح جزءاً لا يتجزأ من مكوّن الطاقة الوطني والعربي.

⁽⁶⁾ جامعة الدول العربية، أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي.

(فصل تطورات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال) الاقتصاد الفلسطيني

استمر تباطؤ الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2013، بفعل ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق التنمية الاقتصادية وتدمر القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني في مختلف القطاعات البنوية والتنموية، حيث واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض سياسة الحصار غير القانوني على الأرض الفلسطينية المحتلة، لتكرس واقعاً غير مسبوق من التضيق الاقتصادي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين، لتحكم قيودها على حرية حركة وتنتقل الأفراد، ولتفرض إجراءات تقوض حرية التجارة، بما في ذلك الواردات من الاحتياجات الأساسية والضرورية لحياة السكان وكذلك الصادرات من المنتجات الزراعية والصناعية، إضافة إلى ذلك عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال العام من مشكلة السيولة وانخفاض الدعم الخارجي وجمود الأفق السياسي بما ساهم في تباطؤ الأداء الاقتصادي الفلسطيني.

وقد واجه الاقتصاد الفلسطيني عام 2013 تحديات صعبة منها ازدياد معدلات الفقر والبطالة ومؤشرات ضعف استدامة المالية العامة خاصة في ظل اعتماد الموازنة الكبير بنسبة تتجاوز 62 في المائة على مساعدة المانحين، إضافة إلى ذلك اتساع الفجوة في الميزان التجاري نظراً لارتفاع قيمة الواردات وفرض قيود على حركة التصدير.

وقد تراجعت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من 5.9 في المائة في عام 2012 إلى 2.2 في المائة في عام 2013، بعد أن وصلت إلى ما نسبته 12 في المائة في عام 2011، ولكن يُحسب للاقتصاد الفلسطيني أنه مازال صامداً أمام العقبات الكثيرة والجوهرية التي مر فيها خلال العام 2013، لكن الخشية من أن يتضاءل ذلك الصمود في عام 2014 نتيجة انعدام عوامل التنمية في الأراضي الفلسطينية، ونظراً لاستمرار سياسة الخنق والحصار التي تطبقها سلطات الاحتلال.

من جهة أخرى شهد عام 2013 استمرار تفشي معدلات الفقر والاعتماد على المساعدات بين قطاعات واسعة في المجتمع الفلسطيني، حيث تتميز ظاهرة الفقر في فلسطين بخصوصية شديدة تنبع من خصوصية القضية الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث ومآسي، لاسيما الاقتلاع والتشريد والحروب والاحتلال والحرمان من حقوقه المشروعة، الأمر الذي أدى إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني بسبب هذه العوامل، حيث يعاني ربع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من الفقر، حيث سجل قطاع غزة في المرتبة الثالثة عربياً من حيث أعلى معدلات انتشار الفقر وفق تقرير للبنك الدولي.

وفيما يتعلق بالتطورات القطاعية في عام 2013، فقد استمر قطاع الخدمات في المساهمة بالنسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت نحو 69.7 في المائة في عام 2013 ويشكل قطاع السياحة جزءاً مهماً من خدمات القطاع حيث شهد القطاع نمواً خلال العام نتيجة ارتفاع أعداد السائحين وارتفاع عدد الليالي السياحية. من جانب آخر، لا يزال قطاع البناء والتشييد يمثل أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في الاقتصاد الفلسطيني. وخلال عام 2013 حافظ القطاع على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحدود 13.7 في المائة. أما فيما يتعلق بقطاع الزراعة فقد تراجعت القيمة

المضافة للقطاع الزراعي ليسهم بنحو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 4.9 في المائة من الناتج في عام 2013 حيث يعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً لممارسات سلطات الاحتلال وسيطرتها على عناصر الانتاج ممثلة في الأراضي الزراعية والمياه. في المقابل، حافظ قطاع الصناعة على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت نحو 12.6 في المائة عام 2013 وهو ما يعود إلى الممارسات التي تعوق عملية الانتاج وترفع من كلفة المنتجات الفلسطينية، ومن ثم تؤدي إلى تراجع مستويات تنافسيتها في السوق المحلي والأسواق الخارجية.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد استمر العجز في صافي الميزان التجاري الفلسطيني حيث بلغت قيمته 4.7 مليار دولار في عام 2013 مقارنة بـ 4.8 مليار دولار في عام 2012، وذلك بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المشددة لتقييد الاقتصاد الفلسطيني، وبالرغم من الزيادة المضطربة في الصادرات والواردات، إلا أن قيمة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني تفاقمت بشكل ملحوظ خلال الفترة 2004-2013، نتيجة زيادة قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة أكبر من الزيادة في الصادرات، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في عجز الميزان التجاري خلال تلك الفترة حوالي 9.8 في المائة.

أما فيما يختص بأوضاع الموازنة العامة، واصلت دولة فلسطين جهودها من أجل تقليص العجز في الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية وخفض الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة. واستمر خلال العام تنفيذ هذه الجهود في بيئة غير مواتية تنسم بتراجع دعم الجهات المانحة وانخفاض الإنفاق في مجال التنمية، كما ظل القطاع الخاص عاجزاً عن تخفيف الإجهاد المالي الواقع على دولة فلسطين بالتوسع في الاستثمار والإنتاج، ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية وتوليه فرص العمل لتقليص الضغط على دولة فلسطين .

وقد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياساتها التمييزية المتمثلة بحجز أموال الضرائب التي هي حق للشعب الفلسطيني، ما يمثل انتهاكاً لجميع الاتفاقيات الموقعة مع دولة فلسطين، مما أدى إلى زيادة الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية والتي تؤثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وبخصوص أداء القطاع المصرفي، فقد حقق القطاع المصرفي نمواً نسبياً في عام 2013، حيث ارتفعت قيمة الموجودات إلى نحو 11.2 مليار دولار عام 2013، مقابل 10.0 مليار دولار عام 2012، وهو ما يمثل نمواً قدره 12 في المائة، كما حققت الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني نمواً بلغ 11 في المائة عام 2013 لتبلغ قيمتها نحو 8.0 مليار دولار مقابل 7.2 مليار دولار عام 2012 .

كما حققت التسهيلات الائتمانية نمواً بلغ 7 في المائة عام 2013 لترتفع قيمتها من نحو 4.2 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 4.5 مليار دولار في عام 2013، وتعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة المكون الأهم في جانب الموجودات، والتي لا تزال تحقق معدلات نمو أعلى بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً ارتفعت قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من نحو 2.8 مليار دولار في عام 2012 لتصل إلى نحو 3.1 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 10.7 في المائة في عام 2013.